التنويع الاقتصادي: استراتجية الجزائر لما بعد البترول
ECONOMIC DIVERSIFICATION ; ALGERIA'S POST-OIL STRATEGY

صباغ رفيقة
قسم العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير
جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر
rafikasebbagh@yahoo.fr

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم ومعرفة واقع إستراتجية التنويع الاقتصادي بالجزائر ،حيث تبين لنا أن الجزائر سعت للانتهاج العديد من الاستراتجيات لتفعيل التنويع الاقتصادي بمختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسات واستراتجيات متعددة ،ومع ذلك لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات في ظل هشاشة القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى ،وهذا ا يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد تبعية. فالجزائر تعتبر واحدة من بين البلدان التي تعاني من عجز في جهازها الإنتاجي ،الشيء الذي يفسره حجم ونوعية وارداتها من العالم الخارجي، على الرغم مما تمتلكها لموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تطور اقتصادي كبير،وفي هذا السياق لابد أن تقوم الدولة بتبني إستراتيجية متكاملة وأكثر فاعلية لاقتصاد ما بعد النفط كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الجزائر إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

الكلمات المفتاحية:
التنويع الاقتصادي –النمو الاقتصادي سعر البترول – محددات التنويع الاقتصادي– القطاعات الاقتصادية

Abstract :
The study examined the subject of economic diversification in Algeria as one of the most important economic issues at present.
The problem of oil price volatility has always worked as a buffer against the good performance of oil rich economies. This problem is associated with economic diversification, indeed, countries whose exports and domestic sectors are more concentrated are more likely to experience volatility in their revenues and output; and countries with diversified economies could reduce the volatility andescape the oil curse.
key words: economic diversification, economic growth, Determinants of economic diversification - economic sectors.

مقدمة:

إن الحقائق الجديدة للسوق العالمية للنفط تفرض الضرورة المستعجلة على الدول النفطية التخلي عن نماذج النمو التقليدي المبنية على النفقات العمومية و التي تعتبر الصناعة النفطية مصدر لها ،إذ أن الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة ،ومدى تأثيرها على أسعار النفط تجبر الجزائر مثلها مثل باقي الاقتصاديات النفطية على اقتراح نموذج جديد قائم أساسا على التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على القطاعات الأخرى من أجل التقليل من التأثيرات السلبية المحتملة للتقلبات في أسعار السلع الأساسية أو الأزمات الاقتصادية في البلدان الشريكة .وفي هذا السياق ارتأينا أن تكون إشكالية ورقتنا البحثية كالتالي :

ما مدى نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ؟

فرضيات الورقة البحثية :

- تسعى الجزائر إلى تبني إستراتجية تنموية بديلة تمكنها من الحفاظ على إمكانياتها الطاقوية وتمكنها أيضا من تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية
- تسعى الجزائر جاهدة إلى تنويع بنية اقتصادها بهدف زيادة قدرته على مواجهة مختلف التحديات الراهنة والمستقبلية .

أهمية الورقة البحثية :

تتجلى أهميه البحث في التركيز على سياسات التنويع الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر ،والتي كان الهدف منها استيعاب الآثار و التأثيرات السلبية على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن عدم استقرار أسعار البترول خاصة في السنوات الأخيرة.

أهداف الورقة البحثية :

إن الغرض من تناولنا هذا الموضوع في حقيقة الأمر ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي؛
- التعرف على مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الصادرات الجزائرية ؛
- معرفة أهم السياسات والاستراتجيات المتبعة في الجزائر لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي، وخاصة بعد انهيار أسعار البترول .

منهج ومحاور الورقة البحثية :

ترتكز هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي، وذلك من خلال التطرق لمفاهيم حول التنويع الاقتصادي،ولواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ،وعلى المنهج التحليلي في محاولة منا لتقييم إستراتجية التنويع الاقتصادي في الجزائر.

1. التنويع الاقتصادي

الخلفية النظرية وحتى العملية أثبتت أن التنوع الاقتصادي يعزز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي بالنسبة للقطاعات النفطية ،لدا ارتأينا أن يتضمن محور بداية ورقتنا البحثية أهم الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي .

1.1 تعريف التنويع الاقتصادي :

– التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد ،والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية ،وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛ [1]

– هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل ،بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية للأيدي العاملة الوطنية ،وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل؛[2]

– أنه تطوير القطاعات غير النفطية وتخفيض الاعتماد على النفط أي تنويع الصادرات والإيرادات الحكومية والقاعدة الاقتصادية[3]، كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات و اتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل واستقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية ، ويحافظ على آفاق النمو للدول.[4] ،وبالتالي، يمكن التمييز بين نوعين من التنويع:

- **التنويع الأفقي** :ويطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة،مثلا قطاع البترول[5]؛
- **التنويع الرأسي** : ويطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة والصناعة والخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات[6].

2.1 دوافع التنويع الاقتصادي :

أبرزت العديد من الدراسات المبررات المنطقية للتنويع الاقتصادي،والتي يمكن تلخيصها في خمسة اعتبارات أساسية:

- اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛
- عدم استقرار الأسعار في أسواق السلع الأولية؛
- استنزاف الموارد المعدنية؛
- وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛
- الحد من مخاطر المحفظة[7].

2. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

سنحاول التطرق في هذا المحور إلى اثر انهيار أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري ،والى مساهمة القطاعات الاقتصادية الأساسية في النمو ،وبالتالي تحقيق التنويع الاقتصادي .

1.2 انهيار أسعار البترول سنة 2014 :

نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب انخفض سعر البترول خلال النصف الثاني من سنة 2014 ، واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية للغاز الطبيعي ،والشكل رقم 01 يبين تغيرات متوسط السعر السنوي للبترول،أما التطور الشهري لأسعار البترول يُبيّن الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016،حيث انتقل متوسط السعر الشهري للبترول من 109.74 دولارا للبرميل في جانفي 2014 ، إلى 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى31.10 دولار للبرميل في جانفي 2016بعدما سجل 37.41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015، ومنذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53.97 دولارا للبرميل في ديسمبر 2016 ، ثم 67.74 دولارا للبرميل في ديسمبر 2017.[8]

2.2 أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري :

حددنا أثر انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الأساسية،وهي مؤشرات المالية العامة،ميزان المدفوعات ،الميزان التجاري،سعر صرف الدينار الجزائري .

أ- الميزانية العامة :

في سنة 2017 ، تقلّص عجز رصيد الميزانية بشكل معتبر ليبلغ 206,5 1 مليار دينار(6,4٪ من إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل عجز قدره 187,4 2 مليار دينار في 2016 (

12,6٪ من إجمالي الناتج الداخلي)، أي عجز يقل عن العجز المسجل في 2014.ونتج هذا الانخفاض المعتبر في العجز الموازني عن الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، أساساً إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر في ظرف يتميّز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية[9].(أنظر الشكل رقم 02).

ب–ميزان المدفوعات :

بعد أكثر من خمسة عشر عاما من الفوائض سجل ميزان المدفوعات عجزا سنة 2014 انتقل من 9,28مليار دولار سنة 2014 إلى 27,48 مليار دولار سنة 2015 نتيجة الانخفاض الحادّ في أسعار البترول ،حيث قدرت نسبة الانخفاض ب (-٪55.1) خلال نفس الفترة ،وسجل هذا العجز بالرغم من انخفاض الواردات من السلع بنسبة (-٪17.1) ،وقدر عجز ميزان المدفوعات بنسبة تفوق 16٪من إجمالي الناتج الداخلي في سنة 2015 و2016.في المقابل سمح ارتفاع أسعار البترول في سنة 2017 بتقليص هذا العجز بالغاً 21,85مليار دولار مقابل 26.22 مليار دولار في 2016. (الشكل 03).

ت–الميزان التجاري :

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الواردات من السلع أدّى التراجع الحاد في أسعار البترول إلى عجز في الميزان التجاري ب 18.08 مليار دولار في سنة 2015 ،وكنتيجة لارتفاع الصادرات والتراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري منتقلا من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى ،14.17 مليار دولار سنة 2017.(الشكل 04).

ث–سعر الصرف :

بالمتوسط السنوي انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3 ٪ مقابل الأورو في 2017 ، مقابل انخفاض ب 8 ٪ بين 2015 و2016 مقابل الدولار الأمريكي، حيث انتقل سعر صرف الدينار من 109.46 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110.96دينار في 2017 ، أي بانخفاض طفيف قدره1.4٪،مقابل انخفاض ب 8.2 ٪ في السنة السابقة. (أنظر الشكل رقم 05).

3 واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر :

لدراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ركزنا في دراستنا على **القطاع الصناعي والفلاحي ،قطاع البناء و الأشغال العمومية** باعتبارها أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014.

1.3 قطاع البناء و الأشغال العمومية :

استعاد قطاع البناء والأشغال العمومية سنة 2013 مستويات النشاط التي بلغها سنة 2007 (أعلى من 8%) ،فقد ارتفع بقيمة مضافة تمثل 9.8 %من إجمالي الناتج الداخلي ،لينكمش سنة 2015 بسبب انتهاء الورشات الكبرى مدعوماً بالنفقات العمومية لفائدة قطاع السكن التي ازدادت ب19,7٪ في 2017 ،حيث تواصل توسع النشاط في هذا القطاع بوتيرة قدرها 4,4 ٪.[10](انظر الشكل رقم 06).

وتتلخص أهم محاور إستراتيجية قطاع البناء والأشغال العمومية المقررة فيما يلي:

- تم تخصيص مبلغ 4300 مليار دولار لقطاع الأشغال العمومية من أجل تطوير الهياكل الأساسية الخاصة بالطرق والهياكل الهندسية؛
- تم إطلاق عدة مشاريع جديدة هامة منها إنجاز 700 كلم من الطرق السريعة والطرق الدائرية ،وأكثر من 7000 كلم من الطرق والمسالك الوطنية، وكذا قرابة 1500 هيكل هندسي، وكذا إطلاق نشاطات المحافظة والصيانة والتأهيل لمختلف الهياكل الأساسية للموانئ والمطارات؛
- تم إطلاق مشروع الطريق العابر للصحراء، الذي يمتد على مسافة 9.400كلم والذي يربط الجزائر العاصمة بلاغوس (نيجيريا) مرورا بالنيجر مع محطات في كل من مالي، و التشاد وتونس؛
- تم إطلاق مشروع الطريق السيار للهضاب العليا الذي يبلغ طوله 1000 كلم ،وتقدر تكلفته ب 700 مليار ؛
- تم إطلاق مشروع المداخل الأحد عشر الموجودة على الطريق السيار، والتي تساعد على ربط موانئ البلاد بالطريق السيار شرق–غرب.

تجدر الإشارة إلى أن قطاع الأشغال العمومية قد عرف تقدما نوعيا لا سابق له، غير أن بعض الاختلالات والنقائص لا تزال قائمة كضرورة إجراء دراسات لتحديد إمكانية إنجاز المشروع لاسيما من حيث التكلفة وآجال الانجاز ، وكذا آثاره على المحيط وعلى التنمية الاقتصادية.

2.3 القطاع الصناعي:

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18 ٪ سنوات السبعينيات نلاحظ ومن خلال الشكل رقم 07 تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة ،حيث سجلت هذه النسبة أعلى قيمة لها سنة 2009 بنسبة 10.3 ٪ لتنخفض النسبة سنة 2010 ، لتعاود الارتفاع سنة 2012، ثم الانخفاض سنة 2013

،والارتفاع سنة 2014 ،والانخفاض سنتي 2015 و2016. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة سطرت برنامجا للرفع من معدل هذه المساهمة إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10 ٪ في آفاق 2020.

وتتلخص أهم محاور الإستراتيجية الصناعية المقررة فيما يلي:

- إعادة تأهيل المؤسسات و تطوير الإبداع باعتباره محرك للتطور الصناعي،
- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حصة الصناعات التحويلية في PIBإلى حدود 20% ؛
- زيادة مساهمة القطاع الخاص وحماية المنتوج المحلي بحظر الاستيراد؛
- تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي، حيث تم إصدار العديد من المراسيم والقوانين بهدف إنعاش القطاع الصناعي وتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في إطار سياسة صناعية جديدة مبنية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛
- تطوير النظام البنكي على النحو الذي يسمح له بمواكبة متطلبات المرحلة الجديدة؛
- الاهتمام ببيئة النشاط الاقتصادي (إعادة تنظيم العقار، تنظيم قانون الاستثمار والضرائب، تأهيل اليد العاملة، تطوير النظام المصرفي.....).

3.3 القطاع الفلاحي :

حقق القطاع الفلاحي أسوأ أداء له سنة 2008 ،حيث تراجعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 5.3 % ،وفقدت 10.3 نقطة مقارنة مع سنة 2007 ،وهذا راجع للظروف المناخية الغير مواتية ،ومع ذلك حافظت الفلاحة على مركزها الرابع من بين القطاعات التي تحتل المراتب الأولى في الاقتصاد الوطني، ليحقق القطاع في سنة 2011 اقوي نمو من بين جميع القطاعات الأخرى ،حيث زادت قيمته المضافة بنسبة 10.5 % ومثل 8.2 %من إجمالي الناتج الداخلي الخام.في سنة 2013 حقق القطاع نتائج معتبرة وساهم بنسبة 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي، ليسمح الموسم الزراعي سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج متميز بمساهمة 17.5 من إجمالي الناتج الداخلي ،واحتل القطاع الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات.وفي سنة 2016 انخفضت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ب 4,2 نقطة مئوية لتبلغ 1,8٪مقابل 6,0 ٪ في سنة 2015 ،ومثلت الفلاحة 16,4 ٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي لكنها لم تساهم في 2016 إلا بواقع 6,5 ٪ في نموها وب 6,3٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي،لتنخفض بنسبة 1.2٪ سنة 2017.(انظر الشكل رقم 08).

وتتلخص أهم محاور الإستراتيجية الفلاحية فيما يلي:

- إن رفع المساحات الفلاحية الخصبة إلى مليون هكتار إضافية من خلال إعادة تثمين المساحات الجديدة هو أحد أهداف القطاع الفلاحي؛
- السعي إلى أن تبلغ المناطق المروية سنة 2019 نسبة 25% من الأراضي المزروعة؛
- تحدي الحكومة في الخماسية الممتدة ما بين 2014 و2019 لبناء اقتصاد بارز قائم على حماية وتوسيع الثروة الغابية،وتنمية السهول، الحفاظ على النظم الإيكولوجية ومكافحة انجراف التربة والتصحر الذي استفاد من أولوية مثبتة؛
- التركيز على البحوث الزراعية التي من شأنها أن توجه نحو استنباط أصناف عالية الغلة وزيادة الإنتاج في الفروع الإستراتيجية مثل الحبوب، اللحوم الحمراء، مشتقات الحليب والبقوليات؛
- إعطاء أهمية خاصة لتكوين الشباب من خلال تسهيل الاستفادة من الأراضي الزراعية ومرافقتهم في مشاريعهم الاستثمارية ،وفي مكننة القطاع. وفي ما يخص تنظيم الأسواق الفلاحية والصناعة الغذائية، وذلك بتحسينها وتوسيعها في مجالها التطبيقي ،وذلك من أجل حماية المنتج والمستهلك.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحققة لاسيما في السنوات الأخيرة يستمر هذا القطاع في مواجهة العديد من التحديات سواء من خلال سياقها الخاص أو من حيث التحولات التي تحدث على المستوى الدولي.[11]

3 تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر :

سنحاول تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر بالتركيز على عنصرين أساسيين هما مدى مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي والتعرف على واقع الصادرات خارج المحروقات.

1.3 الناتج المحلي الإجمالي :

كنتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بسبب أزمة الرهن العقاري تباطأ النمو الاقتصادي في الجزائر سنة 2011 ،وذلك بسبب الركود الاقتصادي المستمر في قطاع المحروقات مسجلا نسبة 2.4% ،ومع ذلك ارتفع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة معتبرة مسجلا نسبة 3.3 %و2.8 %، 3.7% خلال السنوات 2014،2012،2013 على التوالي .أما في سنة 2015 فقد تعزز النشاط الاقتصادي بوتيرة نمو عالية ،حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي الخام 3.8% ،ومن جهة أخرى فقد النمو خارج قطاع المحروقات 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5 % بعدما

فقد 1.7 نقطة مئوية في 2014 بالغا 5.7%. في المقابل خلال سنة 2017 ، تباطأ إجمالي الناتج الداخلي بشكلٍ ملحوظ بسبب التراجع القوي في قطاع المحروقات،إذ لم يكن نموه من حيث الحجم إلاّ ب 1,6٪ مقابل 3,3 ٪ في 2016 .في المقابل اكتسب نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 0,3 نقطة مئوية ليبلغ 2,6 ٪ مقابل 2,3 ٪ في 2016.(انظر للجدول رقم 01).مع العلم أن ارتفاع الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة كان نتيجة نمو بعض القطاعات،وتراجع نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي من 37.8٪ سنة 2009 إلى 19.1٪ سنة 2017 .(الشكل رقم 09 و10).

2.3 **الصادرات خارج المحروقات:** الصادرات خارج المحروقات ورغم ارتفاعها بصفة جد محتشمة من تقريبا 1.7 ٪ سنة 2009 الى 2.7 ٪و4.3٪و4.8٪ و4٪ خلال السنوات 2014و2015 و2016و2017 على التوالي. .(انظر الشكل رقم 11).

النتائج :

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية استنتجنا مايلي :

1. التنويع الاقتصادي هو سياسية تنموية هدفها تقليص المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الدخل،وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة بدلا من الاعتماد علي سوق أو قطاع واحد ؛

2. بالرغم من تعدد الإصلاحات وتنوعها والهادفة إلى القضاء على تبعية الاقتصاد الجزائري إلا أن الصادرات خارج المحروقات لحد الآن مازالت هامشية وتمثل نسبا ضئيلة من الصادرات الجزائرية ؛

3. ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، على الرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية.وعلى هذا الأساس وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية نقول أن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر هي في مرحلة أحسن مقارنة بالمراحل السابقة ،إلا أن الجزائر ولحد الساعة مازالت تعاني من هشاشة و ريعية اقتصادها وهذا ما يبين صحة الفرضية الأولى،في المقابل سعت الجزائر إلى إتباع العديد من السياسات والاستراتجيات من اجل رفع نسبة مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات ،وأيضا لترقية الصادرات خارج المحروقات ،وذلك عن طريق دفعة عجلة النمو والتنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية ،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وفي الأخير ارتأينا ذكر أهم بعض التوصيات المرتبطة بالاقتصاد الجزائري لإنجاح سياسة التنويع الاقتصادي:

1. ضرورة إجراء الإصلاحات وإتباع سياسة اقتصادية فعالة تمكن من ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

2. دعم النمو الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الواعدة ذات القيمة المضافة العالية مثل الصناعات التحويلية وأهمها صناعة البتروكيماويات وتطوير قطاع النقل والتخزين والاتصالات والسياحة والطاقة الجديدة والمتجددة وقطاع الاقتصاد الإسلامي والقطاع المالي؛

3. بناء منظومة متكاملة للابتكار وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة نسبة المكون المعرفي والابتكار في القطاع الصناعي بالدولة ؛

4. ضمان تكوين مستحدث في مجالات الاقتصاد والإدارة،أو التسيير لإطارات المؤسسات الصناعية والإدارات المختلفة.

المراجع :

1. بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، نوفمبر2016 .

2. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة: " **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثامن، العدد 31،، الكوفة ، العراق، 2014.

3. عاطف لافي مرزوق :"**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**"، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24 ،2003.

4. كامل بكرى وآخرون : "**الموارد و اقتصادياتها** "،دار النهضة العربية ،للطباعة والنشر ،بيروت ،1986 .

5. محب خلة توفيق :" **التطور و اقتصاديات الموارد –دراسة خاصة بتطور الفكر والوقائع الاقتصادية واقتصاديات موارد عناصر الإنتاج**" ، دار الفكر الجامعي ، القاهرة ، 2011 .

6. ممدوح عوض الخطيب :" **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي** " ،المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت.

7. محمد أمين لزعر:"**سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، المعهد العربي للتخطيط"، الكويت، السنة غير مذكورة .

8. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :" **الظرف الاقتصادي والاجتماعي**" ، قسم الدراسات الاقتصادية ،نوفمبر 2015 .

الانترنت:

9. حامد عبد الحسين ،[على الخط] :" **التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية** "،شبكة النبأ المعلوماتية،(2016/09/21)، متاح على الموقع :
http://annabaa.org/arabic/authsarticles/7989:تاريخ الاطلاع:(2017/04/13).

10. طاهر جاسب البعاج: ،[على الخط] :" **التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية** "،شبكة النبأ المعلوماتية،(2016/09/21)، متاح على الموقع:
http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989 ،تاريخ الاطلاع:(2017/04/13).

المراجع باللغة الاجنبية :

11. FASANO: "**Ugo. Diversification in oil-dependent economies: The experience of the GCC countries**،" In: UNFCCC Workshop. Tehran, October. 2003.

12. BATURE, Bitrus Nakah.": **The Dutch Disease and the Diversification of an Economy**: **Some Case Studies**،2003 .

13. MARÉ, John HE: "Economic diversification in Africa: a review of selected countries" 2011.

الملاحق:

الشكل رقم (01): تطور المتوسط السنوي لسعر برنت البترول خلال الفترة (2009–2018)دولار

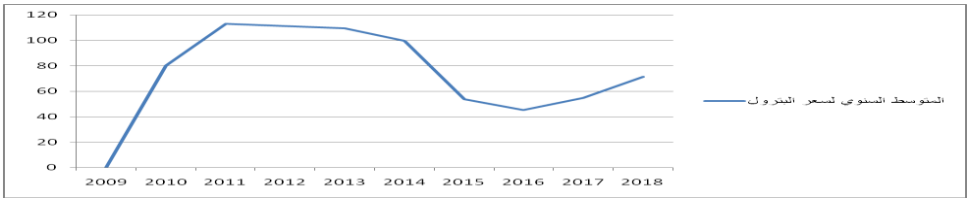

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم (02): مؤشرات المالية العامة خلال الفترة (2009–2017) مليار دينار

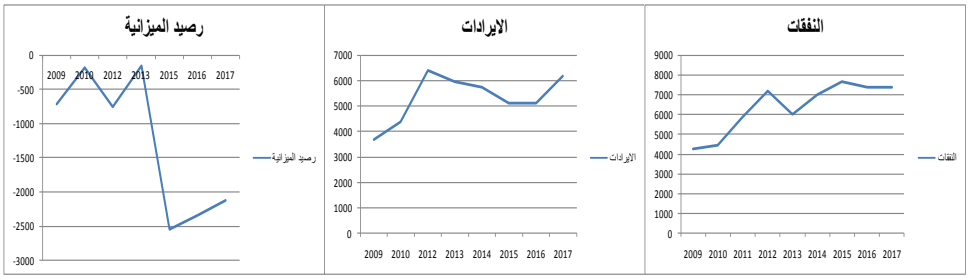

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى تقارير بنك الجزائر.

الشكل رقم(03):تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2009–2017) بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي

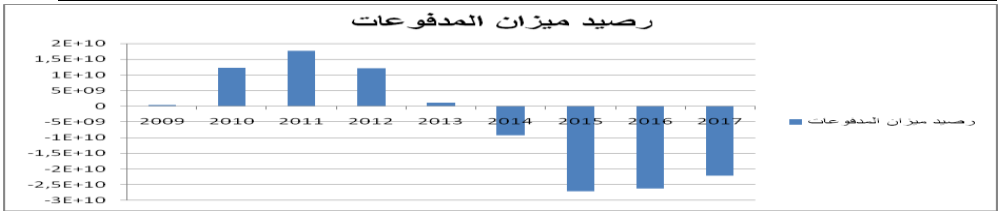

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم (04): تطور بنود الميزان التجاري من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2009–2017) بالنسبة المئوية

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم (05):تطور أسعار صرف الدينار مقابل الاورو والدولار خلال الفترة (2009– 2017)

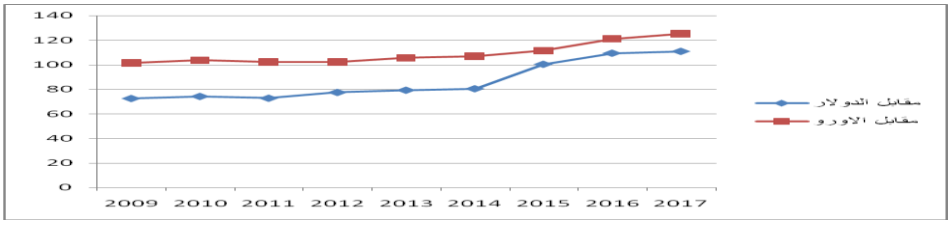

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم (06):مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009–2017) بالنسبة المئوية

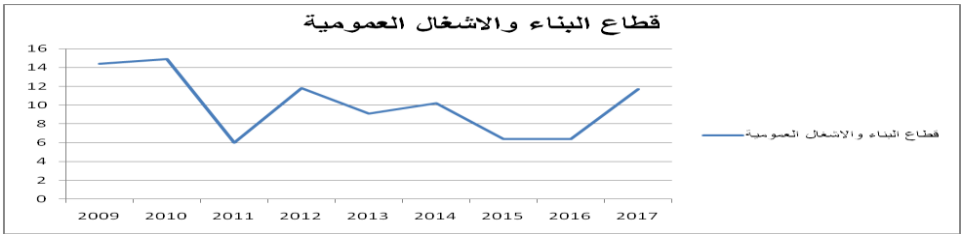

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم(07):مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2017) بالنسبة المئوية

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الشكل رقم (08) : مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2017) بالنسبة المئوية

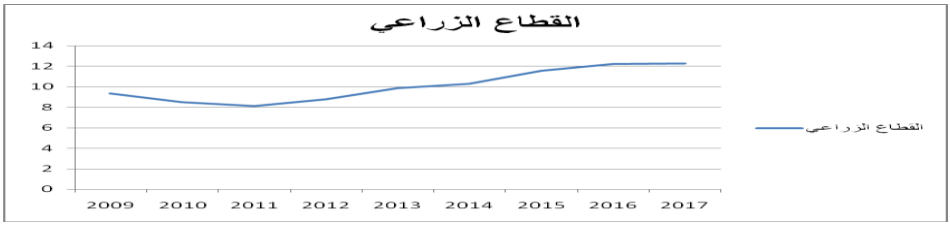

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا إلى إحصائيات البنك الدولي .

الجدول رقم (01) :مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2001-2015)بالنسبة المئوية

	المحروقات	قطاعات أخرى	الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية
2001	10.7	12.3	19.1	7.5	7.1
2002	2.3	7.6	1.2	7.1	14.2
2003	26.5	11.7	23.5	5.3	8.6
2004	24.1	13.6	12.3	9.9	14.1
2005	44.5	9.8	0.2	7.8	11.1
2006	15.8	11.5	10.3	7.5	19.5
2007	5.3	14.6	10.4	6.7	22.4
2008	22.2	14.6	2.7	8.3	16
2009	37.8-	14.2	28	10.3	14.4
2010	34.5	15	9	8.2	14.9
2011	25.4	19.2	16.5	7.5	6

2012	5.6	13	20.2	9.8	11.8
2013	10.3-	8.8	15.4	5.9	9.1
2014	6.2-	8.6	8	8.6	10.2
2015	32.7-	7.1	9.3	7.4	6.4
2016	3.5-	6.8	10.6	7.9	6.4
2017	19,1	73,5	12,3	5,5	11,7

المصدر :بنك الجزائر : التقارير السنوية للسنوات المعنوية .

الشكل رقم (09) : تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)بالمئة

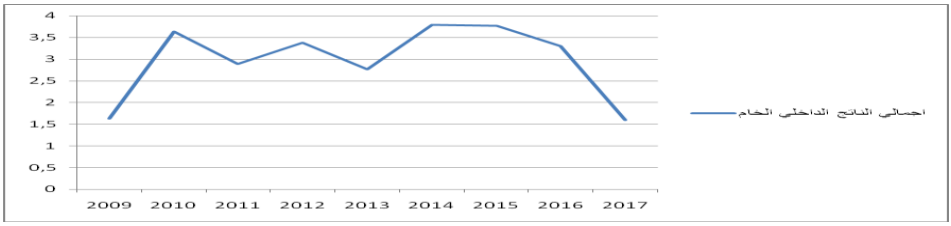

المصدر :بنك الجزائر : التقارير السنوية للسنوات المعنوية .

الشكل رقم (10) :مساهمة قطاع المحروقات في نمو الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2009-2017) بالنسبة المئوية

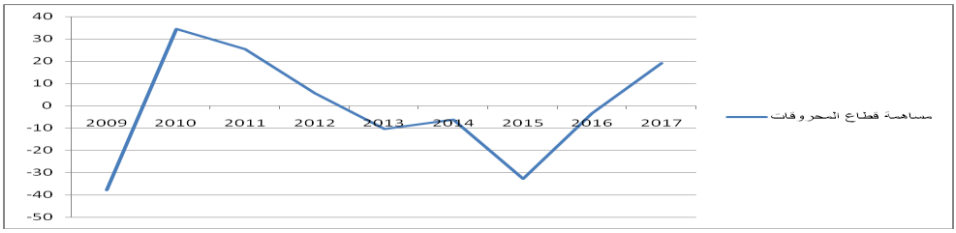

المصدر :بنك الجزائر : التقارير السنوية للسنوات المعنوية .

الشكل (11): تطور نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى إجمالي الصادرات خلال الفترة (2009-2017)بالنسبة المئوية

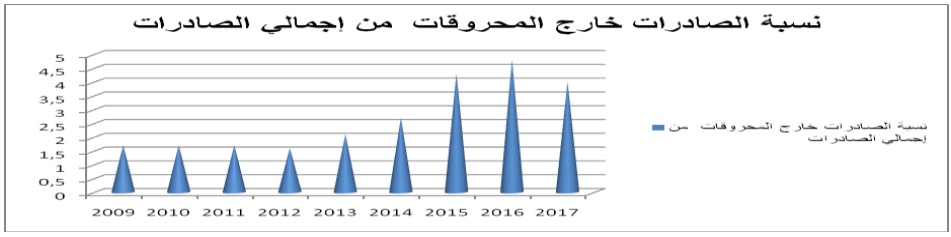

المصدر :من إعداد الباحثة استنادا للتقارير السنوية للسنوات المعنية.

[1].عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة: " **التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد 31، 2014 ، الكوفة ، العراق ،ص 57 .

[2].حامد عبد الحسين ،[على الخط] :" **التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية** "،شبكة النبأ المعلوماتية،(2016/09/21)، متاح على الموقع :http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989 ،تاريخ الاطلاع:(2017/04/13)،ص .html

[3]. FASANO: "**Ugo. Diversification in oil-dependent economies: The experience of the GCC countries**،" In: UNFCCC Workshop. Tehran, October. 2003. P01.

[4]. BATURE, Bitrus Nakah.": **The Dutch Disease and the Diversification of an Economy**: **Some Case Studies**،2003 p06.

[5]. عاطف لافي مرزوق :"**التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**"، مجلة الاقتصادي الخليجي العدد 24 ،2003 ص 08.

[6]. طاهر جاسب البعاج: ،[على الخط] :" **التنويع الاقتصادي وأهميته في الدول النفطية** "،شبكة النبأ المعلوماتية،(2016/09/21)، متاح على الموقع :http://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989 ،تاريخ الاطلاع:(2017/04/13)،ص .html

[7].موسى باهي ، كمال روابنية :" **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية:حالة البلدان العربية المصدرة للنفط** " ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، العدد الخامس ، ديسمبر 2016،ص 138.

[8]. بنك الجزائر :" **التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر** " ، جويلية 2018 ،ص41.

[9]. بنك الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص 65.

[10]. بنك الجزائر ،مرجع سبق ذكره ،ص 17.

[11] . المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي :" **الظرف الاقتصادي والاجتماعي**" ، قسم الدراسات الاقتصادية ،نوفمبر 2015 ، ص 66.